

تقرير عن المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

تحت عنوان

«التنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثورة الصناعية الرابعة»

13 - 14 ديسمبر / كانون أول 2019

مقر اتحاد الغرف العربية - مبني عدنان القصار للاقتصاد العربي،
بيروت - الجمهورية اللبنانية

عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مؤتمرها العلمي الخامس عشر تحت عنوان «التنمية العربية بين التحديات الراهنة و آفاق الثورة الصناعية الرابعة»، وذلك بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت واتحاد الغرف العربية، وذلك في مقر الاتحاد بمبني عدنان القصار للاقتصاد العربي ببيروت- الجمهورية اللبنانية، وذلك خلال يومي 13-14 ديسمبر 2019.

وقد تضمنت أعمال المؤتمر ثلاث جلسات علمية إلى جانب عقد مائدة مستديرة تحت عنوان «واقع وآفاق التنمية العربية في ظل الثورة الصناعية الرابعة»، وختاماً بجلسة خاصة باحتفالية العيد الثلاثيني للجمعية.

بدأت فعاليات المؤتمر بجلسة افتتاحية بكلمة ترحيب بالمشاركين والسادة الحضور من كل من الأستاذ الدكتور / خالد حنفي - الأمين العام لإتحاد الغرف العربية، الأستاذ الدكتور / منير الحمش - رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الأستاذ الدكتور/ بدر عثمان مال الله - المدير العام للمعهد العربي للتخطيط، والأستاذ الدكتور/ أشرف العربي الأمين العام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية والمنسق العام للمؤتمر.

جلسات العمل

في اليوم الأول من فعاليات المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية وبعد الجلسة الافتتاحية تم عقد جلستين علميتين إلى جانب عقد مائدة مستديرة تحت عنوان «واقع وآفاق التنمية العربية في ظل الثورة الصناعية الرابعة» وذلك على النحو التالي :-

أولا : الجلسة الأولى : -

تضمنت الجلسة الأولى وهي برئاسة الدكتور / البر بطرس داغر - عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية و الأستاذ بكلية الاقتصاد وإدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية- عرض ومناقشة ورقتين: الأولى بعنوان «أهمية النظام القائم على اقتصاديات السعادة لتحقيق الثورة الصناعية الرابعة» للدكتور / فؤاد حمدي بسيسو، رئيس مركز المستقبل للاستشارات والدراسات الاستراتيجية بمينة عمّان، والثانية بعنوان «أهم تحديات الأمن الغذائي العربي» للدكتور / الفوئت ولد الطالب جدو أستاذ الاقتصاد بكلية العلوم القانونية والاقتصادية - جامعة نواكشوط العصرية - موريتانيا .

قد تناولت الورقة الاولى عدة نقاط رئيسية، على النحو التالي:

- 1- استكشاف المرتكزات الأساسية لرؤية استراتيجية متعلقة ببناء النظام المؤهل للتعامل الفعال مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة والعبور الآمن لمقتضياتها ، وهي الثورة التي عبر المجتمع الإقتصادي العالمي إليها متابعة للثورة الصناعية الثالثة، التي وصفت بعصر التكنولوجيا الإلكترونية والمعلوماتية والدخول في عالم أتمتة الإنتاج، بيد أن الثورة الرابعة ميزتها الأبرز تكمن في اندماج مختلف التقنيات، والشبكية المهيمنة، إلى جانب إزالة الحدود بين كل من العالم المادي والعالم الرقمي والعالم الحيوي في شكل دائم وسريع.
- 2- ضرورة تضمين الرؤية الاستراتيجية للمفاهيم والأهداف التي أجمع عليها العالم للتنمية المستدامة 2030، في بناء الأنظمة المنشودة للعالم، على أن يترافق ذلك مع إصلاح النظام الإقتصادي الدولي الذي تكررت حوله صيحات الحاجة للإصلاح، منذ اندلاع الأزمة المالية الدولية في عام 2008. خاصة وأن جميع الجهود المرتبطة باستحقاقات الثورة الصناعية الرابعة ومواجهة تحديات الفضاء السوبراني تستلزم تعاوننا اقليميا ودوليا يتمتع باطار مؤسسي وقانوني فاعل .
- 3- أهمية «اقتصاديات السعادة» في توليد الرؤية الإستراتيجية المستهدفة، وتحفيز مشاركة كل اللاعبين في مسرح التكنولوجيا المعاصرة، واعتماد الأطر التشريعية والمؤسسية المطلوبة لتنفيذ السياسات وتحقيق الأهداف .

4 - تتمثل أبرز ملامح النظام المقترح في انطلاقه من رؤية استراتيجية، اتخذت من منهجية العبور الآمن والرشيد، سبيلا للتفاعل الخلاق مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة التي يمر بها الإقتصاد العالمي الرقمي (الاقتصاد المعرفي). و تحتم هذه الرؤية إلى ما أنتجته «اقتصاديات السعادة» من مفاهيم ذات محتوى تطبيقي يسهم في إرساء دعائم نظام سياسي اقتصادي اجتماعي رشيد. كما تم إلقاء الضوء على محددات هذا النظام التي تؤهله لبناء قاعدة التنمية المستدامة الكفيلة بالعبور الآمن والرشيد مع الإدارة الحسنة للثورة الصناعية الرابعة بكل إفرازاتها وتحدياتها .

وتناولت الورقة الثانية عدة نقاط رئيسية، على النحو التالي:

- 1 - استعراض مؤشرات الأمن الغذائي العربي، مركزا على مؤشرات الموارد الطبيعية المتعلقة بالموارد الزراعية والمائية والبشرية،
- 2 - الأزمة العالمية في الغذاء والاحتكار في الأسواق الزراعية العالمية، ، وتباينات مؤشرات الأمن الغذائي العربي، وقضية الانكشاف الغذائي العربي.
- 3 - اقتراح بعض السياسات لمواجهة تحديات الأمن الغذائي العربي من خلال محاولة الاستحواذ علي التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، ثم المناخ الاقتصادي المحفز للتنمية الزراعية، بالإضافة التنمية المعتمدة علي الذات من أجل تأمين الغذاء.

-تم التوصل لبعض النتائج الهامة، منها:

- إن قدرة المجتمع علي تحقيق أمنه الغذائي يتوقف علي الرصيد الذي يملكه من الموارد الزراعية الأساسية، و توفر مناخ الاستثمار الزراعي الملائم و الآلية المناسبة لتوفير التمويل اللازم للتنمية الزراعية.
- المساحات المروية في الدول العربية تمثل ما نسبته 20.1 % من إجمالي المساحات المزروعة في الوطن العربي، وتمثل الأراضي الزراعية المطرية (البعلية) تمثل نسبة قدرها 56.5 % من إجمالي المساحة المزروعة بينما تمثل مساحة المراعي والغابات في الوطن العربي نسبة قدرها 37.2 % من المساحة الجغرافية للوطن العربي.
- التزايد الكبير في معدل النمو السكاني وتعاضم الضغوط علي الموارد المحدودة من المياه والأراضي يثير القلق حول مستقبل الأمن الغذائي العربي،
- تشكل النزاعات المحلية عائقا كبيرا في سبيل تحقيق الأمن الغذائي العربي.
- تعاني مساحة المراعي والغابات في الوطن العربي العديد من المعوقات والتي من أهمها

الرعي الجائر، والحرائق، ونقص الموارد المائية، وتحويل بعض أراضي الغابات إلى أراضي زراعية .

- يحتوي العالم العربي علي 0.7 % فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقي 2.1 % فقط من إجمالي أمطار اليابسة. هذا، ويعتمد إقليم شبه الجزيرة العربية بشكل رئيسي علي الموارد المائية الجوفية إلي جانب التحلية، كما يستحوذ هذا الإقليم علي نحو 82,7 % من جملة الموارد المائية الناتجة عن التحلية في الوطن العربي.

- ضعف البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والخدمات المساندة وبخاصة خدمات التمويل والتسويق الزراعي في الريف العربي.

- استنزاف وإجهاد التربة والتوسع العمراني، أدى إلي تعرض الأراضي العربية الصالحة للزراعة للتدهور.

- تزايد الانكشاف الغذائي للبلدان العربية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة التي يتعرض لها المنتجون المحليون من منتجي الدول المتقدمة.

- في الختام إن تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية يتطلب إحداث نقلة نوعية في درجة الاهتمام بالقطاع الزراعي وإعطائه الأولوية في برامج الحكومات الاقتصادية.

ثانياً : الجلسة الثانية :-

ناقشت الجلسة الثانية - وهي برئاسة الدكتور / خير الدين حسيب عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية والمدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية سابقاً - ثلاث أوراق بحثية.

الورقة الأولى بعنوان « عولمة نظام حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وشموليتها: حافز أم عائق للابتكار والتنمية في الدول العربية » للأستاذ الدكتور / علي همال ، أستاذ بجامعة باتنة بالجزائر ، والورقة الثانية بعنوان « دور سلاسل العرض الصناعية في رفع الكفاءة الإنتاجية وتنافسية الاقتصاديات العربية » للدكتور / رسلان خضور أستاذ الاقتصاد بجامعة دمشق - سوريا، والورقة الثالثة بعنوان «الاقتصاد الدائري: المفهوم، وبعض التطبيقات والمقترحات، مع إشارة لتجربة عربية» للدكتور / احمد عبد الرحيم الكواز.

وقد تناولت الورقة الاولى عدة نقاط أساسية وهي :-

- تعتبر التكنولوجيا من وجهة نظر الدول النامية وسيلة ضرورية للتنمية الاقتصادية والبشرية، ومن وجهة نظر الدول المصنعة وسيلة لتعزيز الميزة التنافسية في الاقتصاد العالمي . وعليه فان

التوافق بين المصالح المتعارضة والمتبادلة - مثلا عن طريق تمويل عام وطني، ثنائي او اقليمي او دولي مناسب - هو الذي يضمن التطبيق المتكافئ لاتفاقية (تريبس) وغيرها من الاتفاقيات في هذا المجال. وبدون هذا التوافق وفي ظل علاقات القوى السائدة حاليا فان تطبيق الدول المتقدمة للالتزاماتها وتعهداتها في هذا المجال سيبقى مجرد حلم يراود الدول النامية.

وعليه حتى تتفادى البلاد النامية تحميل نفسها تكاليف إضافية، أوصت الدراسة بما يلي :

- العمل جماعيا على تحقيق مطالب الدول النامية المقدمة في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بالدوحة لعام 2001.
- العمل جماعيا للضغط على الدول المصنعة حتى تلتزم بتعهداتها في اتفاقية «تريبس» وخاصة منها المتعلقة بتحفيز نقل التكنولوجيا للدول النامية .
- رفض اقتراح الدول المصنعة برفع معايير حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة الى المستوى المعمول به فيها. ذلك أن الدول النامية بما فيها المتطورة نسبيا تواجه عجزا كبيرا في مجال انتاج التكنولوجيا و هو ما يتطلب ان تنتهج التطبيق التدريجي لحماية الملكية الفكرية تماشيا مع تحولها من مستهلك الى منتج كما فعلت في الماضي القريب الدول المصنعة حاليا .
- تفادي التفاوض غير المتكافئ حول حقوق الملكية الفكرية في الاتفاقيات الثنائية و الجهوية مع الدول المتقدمة و ذلك نظرا لعدم توازن القوى بينها و بين هذه الدول.
- العمل على التقييم المسبق للآثار المحتملة لكل بند موضوع التفاوض على الاقتصاد المحلي و العمل على اشراك أكبر قدر ممكن من المجتمع في التقييم حتى تتفادى الدول النامية تحمل تكاليف بالإمكان تفاديها .
- متابعة التغييرات والتعديلات في السياسات والقوانين في الدول الأخرى للاستفادة منها ان كانت تخدم المصلحة العامة للبلد والقيام بالإجراءات الضرورية .
- وعلى الصعيد المؤسسي والقانوني المحلي تبرز التوصيات التالية :

تجسيد التسهيلات التي تحتويها اتفاقية «تريبس» و«إعلان الدوحة» في القوانين المحلية (والعمل على تفعيلها) و خاصة تلك المتعلقة بما يلي :

- أ- الترخيص الاجباري: ينبغي للبلدان النامية ان تضمن تشريعاتها سلطات تحول اللجوء الى الترخيص الاجباري في اكر قدر ممكن من الحالات.

ب- استثناء البحث والتجريب والاختبار السريري من الحماية الفكرية، حيث تجيز اتفاقية تريبس استخدام هذا الاستثناء بشكل محدود مع العلم ان معظم دول أوروبا وكندا تتضمن قوانينها مثل هذا الاستثناء، كما انها تجيز هذا الاستثناء بشأن اجراء التجارب على موضوع الاختراع بالذات حتى وان كان بهدف تجاري. وعليه يتعين على البلدان النامية بما فيها العربية ان تضمن تشريعاتها اعفاء البحوث والتجريب و الاختبارات السريرية بشكل يناسب ظروفها الخاصة بغية تعزيز البحث والابتكار خاصة في مجالي الصحة والامن الغذائي.

ج- تمنح اتفاقية «تريبس» مرونة كبيرة فيما يتعلق بمعايير تقييم طلبات منح البراءات مما يعني أن البلدان النامية يمكنها ان تكيف هذه المعايير حسب ظروفها خاصة وان منح البراءات هو من اختصاص الدولة التي توجه لها الطلبات .

د- تضمين شروط التشغيل او الاستغلال للبراءات في التشريع المحلي بعد فترة (بحيث تكون هذه الفترة أقل من فترة صلاحية البراءة التي هي 20 سنة) حتى تمنح للآخرين امكانية استغلالها في حالة فشل حاملها الاصيلي من استغلالها خلال تلك الفترة .

هـ- الاستيراد الموازي : تجيز اتفاقية تريبس لكل دولة السماح او عدم السماح بالواردات الموازية حسب ما تراه مناسباً. ويمكن للاستيراد الموازي ان يلعب دوراً هاماً في تحفيز المنافسة وبالتالي توفير المنتجات بأسعار منخفضة .

وقد تناولت الورقة الثانية عدة نقاط رئيسية وهي :-

1 - تناولت الدراسة ما أفرزته الثورة الصناعية الرابعة من فرص لتغيير أنماط وطرق الإنتاج وآليات تقسيم العمل الدولي، و الاستفادة من التحول الرقمي في تطوير عمليات ونشاطات مؤسسات الأعمال، وفي عمليات الترابط والتواصل فيما بينها. ولعل سلاسل العرض واحدة من الفرص المتاحة للاستفادة من مفرزات الثورة الصناعية الرابعة، لرفع إنتاجية الصناعة التحويلية العربية وزيادة قدرتها التنافسية إلى مستويات أعلى.

2 - تمثل سلاسل العرض العالمية (سلاسل القيمة العالمية -GVCs- Global Value Chains) سمة راسخة من سمات الإنتاج والاستثمار على المستوى العالمي، ويمكن أن توفر للبلدان العربية، المزيد من فرص النمو والتشغيل، وفرص النفاذ للأسواق العالمية. فمع انتشار العولمة وعلى نطاق واسع خلال العقود الماضية، اصبحنا نقرأ على المنتجات عبارة «صنع لدى made by.....» أكثر مما نقرأ «صنع في made in»، وهذا ليس مجرد تغيير في حرف الجر، بل هو عملية تغيير واسعة النطاق في عمليات الإنتاج وفي التجارة الدولية على

نحو عميق. فكثير من السلع التي نستهلكها والمكونة من عشرات وربما من مئات القطع المنتجة في مصانع مختلفة من قبل شركات منتشرة حول العالم، تقوم الشركات صاحبة الابتكار والتطوير، بتجميعها وتحويلها إلى منتج نهائي (سيارة، أو حاسوب، أو....)، وتكتب عليها (صنع لدي تويوتا، أو لدى سيمنس..)، ولا تكتب (صنع في اليابان أو صنع في ألمانيا..).

3 - أوضحت الدراسة معاناة معظم الشركات الصناعية العربية من مشكلة ارتفاع التكاليف، وتدني القدرة التنافسية، وندرة فرص الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

4 - لكي تتجح سلاسل العرض الصناعية العربية لا بد من أن تكون جزء من السياسات والبرامج التنموية وجزء من اهتمام الحكومات العربية.

5 - لاستكمال وتطوير سلاسل العرض في الصناعات الدوائية العربية-موضوع «دراسة الحالة»- يتطلب الأمر زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير وإحداث مراكز أبحاث ذات مستويات عالية تعمل على تطوير نماذج دوائية والاستغناء التدريجي عن استيراد المادة الفعالة، وإنشاء مراكز تدريب وتأهيل متخصصة في مجال الصناعات الدوائية.

6 - كما يمكن الاعتماد على سلاسل العرض لانتاج دواء جديد أو بناء مركز أبحاث طبي يقوم بإجراء البحوث والتطوير و يعد الدراسات و من ثم يعتمد الى تجربة الدواء ضمن المعايير العالمية، وفيما بعد يقدمها لشركات تصنيع الدواء. إن مركزا من هذا النوع يحتاج الى بيئة طبيعية غنية بالمنتجات النباتية و الحيوانية المتنوعة و بيئة خصبة قادرة على انتاج معظم الأصناف، والعديد من الدول العربية تملك البيئة الخصبة وهذا يعد ميزة نسبية يمكن العمل عليها.

7 - يمكن للدول العربية أن تكون لها مساهمة في حلقة ما من حلقات سلسلة القيمة، وبالتالي ستحصل جميعا على نتائج مفيدة و تقوم بانتاج الادوية بمصانعها المحلية، حيث يمكن ان تتم الاستفادة من خبرات الكليات الطبية والصيدلانية، بالإضافة الى التشبيك مع كليات الهندسة الزراعية لتحسين النوع النباتي و الاستفادة من التنوع النباتي والحيوي في البيئة العربية لاستخلاص بعض المواد الأولية.

8 - يتطلب الأمر مساهمة مؤسسات التمويل العربية في تمويل الصناعات والنشاطات التي تشكل جزءاً من سلسلة العرض الإقليمية، كصندوق النقد العربي، البنك الاسلامي للتنمية، صناديق التنمية العربية، مصارف التمويل في دول الخليج، إضافة إلى مستثمرين من القطاع الخاص لديهم فوائض مالية.

وقد تناولت الورقة الثالثة عدة نقاط رئيسية كالتالي :-

(أ) إعادة النظر بالاقتصاد الدائري ضمن مخرجات النظم الإحصائية الاقتصادية، وذلك لضمان تقديرات أكثر شمولاً للطلب الوسيط، وانعكاس ذلك على تقديرات الإنتاج، والنتائج المحلي الإجمالي.

(ب) يعتبر تفعيل وتعزيز العمل بـ «الميزانية الخضراء»، وفقاً لتجربة الاتحاد الأوروبي لا سيما فلندا، خطوة نحو دمج متطلبات الاقتصاد الدائري ضمن السياسة المالية. وتتضمن هذه الميزانية الاتجاه لتقليل الضرائب المرتبطة بالعمل، وزيادة الضرائب المرتبطة بالطاقة، والمخلفات، والمكبّات، والنفايات، ومخلفات البناء، وتقليل ضريبة القيمة المضافة على الأنشطة المرتبطة بالملابس المعاد استخدامها، وخدمات التوصيل، ومخلفات الأجهزة الكهربائية، والبطاريات، والأكياس البلاستيكية. كما أنه من الأهمية شمول (نشاط)، وليس (العاملين) في الأنشطة الصغيرة الخاصة بجمع المخلفات، باعتبارها أحد الأنشطة كثيفة العمل المرتبطة بالاقتصاد الدائري.

(ج) يختلف الاقتصاد الدائري عن بقية القطاعات في الاقتصاد لكونه يعتمد على التعامل مع مخلفات كافة القطاعات الأخرى. ويتضمن ثلاثة قطاعات فرعية: التجميع Collection، والمعالجة والتخلص من النفايات Treatment and Disposal، واسترداد وفرز المواد Material Recovery and Sorting. ويعتبر هذا القطاع واحداً من أهم القطاعات المرتبطة بعمل الاقتصاد الدائري.

وفى ختام اليوم الأول من فعاليات المؤتمر عُقدت مائدة مستديرة / دائرة حوار تحت عنوان « واقع وآفاق التنمية العربية في ظل الثورة الصناعية الرابعة » برئاسة الاقتصادي الكبير الأستاذ / عبد الفتاح الجبالي وبمشاركة كل من الدكتور / محمود محيي الدين - أستاذ الاقتصاد والتمويل بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة وزير الاستثمار السابق والنائب الأول لرئيس البنك الدولي سابقاً - و الدكتور / عاطف قبرصي، أستاذ متفرغ بجامعة ماكماستر بكندا، و الدكتور / خالد حنفي - الأمين العام لإتحاد الغرف العربية، و الدكتور / جودة عبد الخالق - أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

وفي اليوم الثاني من فعاليات المؤتمر تم عقد الجلسة الثالثة كما تمت إقامة الاحتفال بالعيد الثلاثيني للجمعية كما يلي:

الجلسة الثالثة :

تمنت الجلسة الثالثة- وهي برئاسة الدكتورة ليلى أحمد الخواجة أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - عرضين: الأول بعنوان «الصادرات التكنولوجية وفجوة الدخل والثورة الصناعية الرابعة» قدمه الدكتور / وليد عبد مولا - مستشار بالمعهد العربي للتخطيط / والثاني: بعنوان «تحديات التشغيل في المنطقة العربية، بالتركيز على التكنولوجيا ومعوقات تنمية القطاع الخاص العربي» قدمه الدكتور / خالد أبو إسماعيل رئيس قسم السياسات الاقتصادية والفقر باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ، والدكتور / سليم عراجي - مسئول الشؤون الاقتصادية لشعبة التقنية الاقتصادية والتكامل بالأسكوا.

تناول العرض الاول عدة نقاط أساسية :

- 1 - تفسير المتغيرات ذات العلاقة بنوعية الصادرات ومحتواها التقني وبالإنجابية والموقع في سلاسل القيمة العالمية بشكل متفاوت، وما يرتبط بذلك من فجوة الدخل العالمي وقدرة الدول على تجسيدها من طرف البلاد النامية وإمكانية الالتحاق بمستوى الدول المتقدمة من حيث الدخل بشكل مستدام.
- 2 - إن تعاظم المنافسة بين الدول بسبب العولمة وظهور سلاسل القيمة العالمية وبوادر الثورة الصناعية الرابعة تفتح فرصا جديدة للدول المستعدة تقانيا ومعرفيا وصناعيا وتصديريا (على مستوى السلع والخدمات)
- 3 - إن ما سبق يضع على الدول النامية (و العربية من بينها) جملة من التحديات التنموية من أهمها :
- النهوض بجودة التعليم وربطه بالمعارف والتقنيات الحديثة وربط التعليم بالبحث والتطوير والقطاع الإنتاجي الصناعي
- اصلاح سوق العمل واعتماد طرق الإدارة الحديثة لتعزيز الإنتاجية
- 4 - اعادة توجيه قدرات السوق لتوجيه الاستثمار المحلي والأجنبي نحو القطاعات التنموية الواعدة لقدرتها على إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي وربطه بسلاسل القيمة (تحقيق التعلم بالممارسة) (سياسة صناعية حديثة واستعمال مكثف للمناطق الصناعية والعناقيد والحدائق الصناعية. Scientific parks).

وتناول العرض الثاني عدة نقاط رئيسية منها :

- اقتراح أجندة محورها الإنسان لمستقبل العمل من خلال مجموعة من المحاور منها:
- 1 - زيادة الاستثمار في قدرات الافراد والتي تشتمل على، التعلم مدى الحياة للجميع، دعم الناس من خلال التحولات، أجندة تحويلية للمساواة بين الجنسين، تعزيز الحماية الاجتماعية، زيادة الاستثمار في مؤسسات العمل، تأسيس ضمان عمالي عالمي، توسيع السيادة الزمنية، تنشيط التمثيل الجماعي، التكنولوجيا للعمل اللائق.
 - 2 - في زيادة الاستثمار في العمل اللائق والمستدام ويشتمل على محاور فرعية منها بناء نموذج تجاري واقتصادي محوره الإنسان.
 - 3 - وقد توصل هذا العرض لبعض النتائج منها؛ تعزيز الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) من خلال البحث والتطوير والابتكارات والمهارات المحسنة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة؛ وزيادة الشمول أو الاحتواء والتضمين الاجتماعي؛ مشاركة الإناث والشباب، والاستفادة من المواهب وتقليل عدم التطابق بين البشر والمهن، وتوفير التدريب المناسب.
 - 4 - طرح العرض سؤالاً: هل يجب أن نعيد التفكير في الحوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة، وأن يكون لديه مناخ الاستثمار المناسب ولوائح القوى العاملة الملائمة؟
 - 5 - يلعب القطاع الخاص دوراً في الدول المتأثرة بالصراعات سيكون حاسماً في بناء السلام وإعادة البناء الاقتصادي.

رابعاً : فعاليات احتفالية العيد الثلاثيني للجمعية :

تمت فعاليات الاحتفالية برئاسة الدكتور / جودة عبد الخالق ، وبدأت في جزئها الأول بتقديم عرض مرئي للأستاذ الدكتور / إبراهيم العيسوي يشرح فيه كتابه المعنون « تجديد الفكر الاقتصادي : نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد، وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره»، وقد قام بالتعقيب على الكتاب كل من الأستاذ الدكتور / محمود محيي الدين والأستاذ الدكتور / عاطف قبرصي.

و تضمن الجزء الثاني من الاحتفالية عرض فيلم تذكاري عن أهداف وأنشطة الجمعية إلى جانب كلمات من بعض أعضاء الجمعية المؤسسين، كما تم تكريم عدد من أعضاء الجمعية المؤسسين.